دور منظمة العمل العربية
فى تشغيل الشباب

إعداد وتقديم :

محمد شريف داود

مدير إدارة التنمية البشرية والتشغيل

منظمة العمل العربية

**** تقديـــم :**

يأتى اهتمام منظمة العمل العربية بموضوع الشباب فى صلب أهدافها ومهامها وتركيزها على العنصر البشرى فى التنمية باعتباره الغاية والوسيلة، فكان تواصل المنظمة المستمر مع وزارات العمل ومخططى التنمية فيها لتأكيد مسئوليتهم فى توفير الاحتياجات الفعلية من القوى العاملة بمواصفاتها الفنية من حيث التدريب والتعليم التقنى والمهنى وعلى رأسها الشباب، وبالدرجة المطلوبة بما يكفل الإفادة منها بصورة مثلى وفاعلة .

ولعلنا فى منظمة العمل العربية لا نبالغ فى التأكيد، من منطلق إيماننا بأهداف المنظمة ورسالتها، بأن من أكثر الجهات تأهيلا وحضورا واستعدادا للقيام بالدور المؤثر والفاعل هى : وزارات العمل بوجه عام، والشركاء الاجتماعيين من طرفى الإنتاج (أصحاب الأعمال والعمال) واتحاداتهم المهنية على وجه التحديد، باعتبار أن هذه الأطراف (حكومية وشعبية ومهنية) هى الواجهة أو الصدارة التى لا مناص من تعاملها مع الشباب فى مطلع تصديهم لواقع الحياة، سواء بمتابعة التدريب والتأهيل المهنى، أو الانخراط فى عالم العمل، وتوفير ظروف وشروط عمل إنسانية كريمة .

وفى هذا الإطار لابد من الإشارة إلى أن جميع مؤتمرات العمل العربية فى دوراته السنوية قد تناولت موضوع التشغيل والتدريب وتدارست بعمق أكبر، موقع الشباب من هذه القضايا وبحثت سبل التصدى لجميع المشاكل التى تعترض تشغيل الشباب وكان من بين هذه الجهود والمناقشات هو ما تم التوصل لإقراره من توصيات أكدت على :

- تقديم المشورة والرأى فى مرحلة صياغة وتقدير الاحتياجات من المناهج التعليمية والتدريبية والتوجيهية.
- تعزيز برامج التأهيل والتوجيه والتدريب المهنى والتعليم التقنى بوجه عام، والإسهام فى تخطيطها وتنفيذها وتقييمها فى ضوء متطلبات الشباب.
- تقنين وضبط ظروف وشروط العمل ومستويات الأجور والأنشطة المتعلقة بتشغيل الشباب.
- تشجيع الشباب على أخذ المبادرة بالقيام بالمشاريع الخاصة، والتعاونيات، وغيرها من العمل للحساب الخاص .

- تدعيم البرامج الخاصة بالشباب والتوسع فى إنشائها، سواء فى المدن، أو فى الريف.
- دعوة الدول العربية إلى تكثيف اهتمامها بأوضاع الشباب، وتبنى برامج من شأنها تأمين وزيادة فرص عملهم من خلال :

1- تنشيط مكاتب العمل والتشغيل بما يمكنها من حصر فرص العمل فى مختلف القطاعات الاقتصادية وإرشادها للشباب الباحثين عن العمل، وتوفير متطلبات قيامها بدراسة اتجاهات سوق العمل واحتياجاتها فى المستقبل .

2- تطوير ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتشجيع التشغيل الذاتى للشباب .

3- تعزيز الاهتمام بالتوجيه الفنى والمهنى، ودعم الأجهزة المتخصصة فى هذا المجال لتمكينها من تقديم خدماتها للشباب فى مطلع حياتهم المهنية .

4- الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى سواء فى المؤسسات التعليمية النظامية أو فى مراكز التدريب المهنى أو مواقع العمل، وربط البرامج التعليمية والتدريبية بالصناعات والأعمال القائمة .

5- تشجيع المؤسسات الصناعية على تبنى برامج للتدريب المهنى للشباب، وإنشاء وحدات للتدريب فيها كلما أمكن ذلك، وسن تشريعات تلزم المؤسسات الإنتاجية والخدمية بقبول عدد من المتدربين الشباب بما يتناسب مع قوة العمل فيها وقدراتها الاقتصادية .

6- تشجيع القطاع الخاص على إقامة مراكز للتدريب المهنى، وعلى عقد دورات تدريبية للعاملين به .

7- دعوة الدول الأعضاء إلى التصديق على كل من اتفاقية العمل العربية رقم (2) لعام 1967 بشأن تنقل الأيدى العاملة، واتفاقية العمل العربية رقم (4) لعام 1975 بشأن تنقل الأيدى العاملة (معدلة) والعمل على وضعهما حيز النفاذ .

- دعوة الأمانة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للعمل من أجل :

1- تحقيق التكامل والتنسيق بين مؤسسات العمل العربى المشترك فى الأنشطة الموجهة للشباب وكذلك المنظمات العربية غير الحكومية المعنية بشئون الشباب.

2- تشجيع تنفيذ مشروعات قومية لتدريب الشباب، تتولى تمويلها الصناديق والمؤسسات التمويلية العربية .

3- تقديم الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية فى جهودها الرامية إلى تطوير التعليم والارتقاء بأوضاع الشباب الفلسطينى وتأمين فرص العمل لهم .

- تكليف المدير العام لمكتب العمل العربى بما يأتى :

1- إعداد بحوث ودراسات حول واقع الشباب العربى وسبل زيادة فرص العمل أمامهم .

2- إقامة ندوات وحلقات نقاشية لأطراف الإنتاج الثلاثة لتفعيل دورهم فى مجال توسيع فرص تشغيل الشباب .

ولمتابعة تنفيذ هذا التوجه واصلت المنظمة جهودها للعمل فى هذا الإطار .. وعند إصدارها الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل التى أقرها مؤتمر العمل العربى عام 2003 ضمنت هدفها السابع معالجة مشكلات بطالة الشباب من خلال :

1- تصميم برامج لتشغيل الشباب على المستوى الوطنى تعتمد على المسوح الميدانية التى تغطى مستويات المهارة واتجاه الطلب على العمالة وفرص التدريب وإمكانيات تمويل الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر ومحددات تشغيل الشباب .

2- اعتماد برامج وطنية لتشغيل الشباب تنفذ بصورة لا مركزية وتأخذ بنظر الاعتبار الفئات الشبابية المستهدفة : حملة المؤهلات الدراسية ، شباب الريف ، الفتيات .

3- تطوير إدارات التشغيل بحيث تنشأ مكاتب تشغيل خاصة بالشباب إذا لزم الأمر وإتاحة منافذ موحدة يجد فيها ومن خلالها الشباب بغيتهم من حيث فرص تشغيلهم وتدريبهم وإنشاء مشاريعهم الخاصة وما يرتبط بذلك من إقراض وتسويق ورفع مهارة وتأمينات اجتماعية وغيرها .

4- توفير خدمات التوجيه المهنى فى مراحل التعليم الإعدادى والثانوى والجامعى واستخدام مختلف وسائل الإعلام والمعلوماتية لتحقيق ذلك .

5- تشجيع الجامعات على إقامة معارض تشغيل فعالة تجذب أصحاب المؤسسات الإنتاجية والشباب على نطاق واسع وإقامة معارض تشغيل وطنية من فترة لأخرى وتوثيق الصلات مع المؤسسات الإنتاجية قدر الإمكان .

6- تخصيص حصص للشباب فى مشاريع الإصلاح الزراعى والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجمعات الحرفية المستحدثة.

7- تشجيع الإقراض الميسر بالقدر الذى يشجع الشباب على بدء مشاريعهم دون أن يؤدى ذلك إلى سوء تخصيص للموارد .

8- تشجيع إقامة تعاونيات وجمعيات إنتاج شبابية كلما كان ذلك ممكنا ومفيدا .

ورغم الصعاب التى مرت على المنطقة العربية خلال العقد الأخير، فقد واصلت المنظمة مساعيها لمعالجة قضايا التشغيل والفقر والحد من البطالة، وفى مقدمة ذلك موضوع تشغيل الشباب، إنطلاقا من إيمانها أن الشباب (ذكورا وإناثا) ممن تمتد أعمارهم بحسب المعايير الدولية المتعارف عليها ما بين (15- 24 عاما) يمثلون أدق وأهم المراحل العمرية فى حياة كل إنسان، فهى المرحلة المتميزة الحاسمة، أو الجسر الذى يفصل ما بين طور الطفولة والحداثة ذات الطبيعة المألوفة بالأخذ والاعتماد على الغير والحاجة إلى الرعاية والتكوين والصقل، وبين طور النضج والرشد واليفاعة، وهى مرحلة العطاء الكامل .

والشباب يشكلون أكثر حلقات العمر زهاء وتعقيدا فى آن واحد، وعلى مرحلة الشباب يتوقف تماسك وتلاحم بقية حلقات سنى العمر . لذا، فإن أى اختلال أو هدر فى أى من المرحلتين، الأولى : (الطفولة والحداثة) والثانية : (الشباب) سيؤثر على عطائه فى المرحلة الثالثة : (مرحلة الرجولة)، وهى المرحلة الهامة سلبا وإيجابا .

وعندما وجدت المنظمة أن عشرات الدورات والندوات والمؤتمرات التى نظمتها حول التشغيل والتدريب التقنى والمهنى أصبحت غير كافية لمعالجة تفاقم ظاهرة البطالة بشكل عام لتصل على المستوى العربى أكثر من (14.5%) حسب بيانات عام 2008، تضم أكثر من (20) مليون عاطل عن العمل، أكثر من نصفهم من الشباب والمتعلمين منهم على وجه الخصوص .

عاودت المنظمة تركيزها على قضايا التشغيل حيث تناول المدير العام فى تقاريره السنوية هذا الموضوع بكل جرأة وصراحة، وكانت البداية تقرير المدير العام المقدم إلى الدورة (35) لمؤتمر العمل العربى (شرم الشيخ 2008) والذى كان تحت عنوان " التشغيل والبطالة فى البلدان العربية ..

التحدى والمواجهة " استكمالاً موفقا للمنظمة لمحاطات سابقة في مجال التشغيل حيث شكل المؤتمر لجنة من بين أعضائه تدارست على مدى ثلاثة أيام وثيقة التقرير وقدمت تقريرا اعتمده المؤتمر بقراره المرقم (1360) ولأهمية هذا القرار الذى اعتبر توصيات اللجنة بمثابة برنامج عمل متكامل حرص مكتب العمل العربى على تنفيذه بالتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة فى الدول العربية، رأيت من الأهمية بمكان، العودة إلى ما جاء فى هذا القرار .

**** نص قرار المؤتمر رقم (1360) على :***

أولا : تضافر جهود أطراف الإنتاج الثلاثة لينال **"البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة"** الاهتمام الذى يستحقه من قبل القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، والعمل على إجازة المشاريع المقدمة فى إطار البرنامج المذكور .

ثانيا : إقامة منتدى (ثلاثى/ ثلاثى) يجمع من ناحية أطراف الإنتاج الثلاثة، ومن ناحية ثانية الأطراف الثلاثة المعنية بـ :

(1) التعليم والتدريب .

(2) الاقتصاد والتخطيط للتنمية .

(3) الاستثمار، بما فى ذلك مؤسسات التمويل وكبار رجال الأعمال .

ثالثا : العمل على الاستفادة المثلى من فرص التدريب عربيا، وتطوير التدريب فى البلدان العربية، وتوثيق الصلة بين المعنيين به .

رابعا : العناية المشتركة بدعم التشغيل لفئات متضررة من البطالة أكثر من بقية القوى العاملة العربية.

خامسا : العمل بتنسيق وتضافر للجهود لتوفير التمويل اللازم لمشاريع لصالح البلدان التى تمر بأزمات حروب واعتداء واضطراب.

سادسا : التعاون لدعم التقليل من البطالة بتنمية فرص تشغيل القوى العاملة العربية خارج بلدانها بصفة مؤقتة وحسب احتياجات بلدان الاستقبال.

سابعا : تدعيم جهود المنظمة لاستكمال لغة موحدة لمعلومات سوق العمل.

ثامنا : تطوير النظام المعيارى لمنظمة العمل العربية من اتفاقيات وتوصيات، والمواثيق ذات العلاقة.

تاسعا : تطوير الحوار الاجتماعى الثلاثى.

عاشرا : دعم القطاع الخاص لزيادة فعالية دوره فى خلق المزيد من فرص العمل، وتحسين شروط وظروف العمل فيها، والمساهمة فى إنجاح برامج توطين الوظائف.

وفى ضوء مناقشات المؤتمر وتوصياته بهذا الشأن وما أعقب ذلك من ندوات ومؤتمرات، بادرت المنظمة بتقديم البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت 2009)، والمؤلف من ستة مشاريع هى :

م	البيـــان	الكلفة التقديرية بالدولار الأمريكى
1	مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل	2.640.000
2	المرصد العربى للتشغيل والبطالة	1.070.000
3	توطين الوظائف وتنظيم تنقل العمالة المتعاقدة المؤقتة	900.000
4	المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل	2.539.000
5	تشغيل الشباب العربى	3.340.000
6	دعم القدرات فى مجال إنشاء وتطوير المنشآت الصغيرة	1.948.000
	المجمـــوع	**12.437.000**

وقد حظى هذا المشروع بموافقة القمة استنادا لقرارها رقم (9) بتاريخ 2009/1/20 والتالى نصه :

أولا: تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية من خلال منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمة والجهات المعنية في الدول العربية.

ثانيا: اعتماد الفترة من 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول عام 2020، وإعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين.

ثالثا: تركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربي، والسعي لتطوير ثلاثة من مراكز التدريب القائمة في الدول العربية.

رابعا: تتخذ حكومات الدول العربية الإجراءات اللازمة لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول الأعضاء وفقاً لمتطلباتها.

خامساً: دعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي.

سادساً: تكليف منظمة العمل العربية والأمانة العامة للجامعة بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

***** القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية :***

جاءت قرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت، يناير/ كانون الثاني 2009) وأكدتها قمة شرم الشيخ 2011 فيما يتعلق بقضايا التشغيل والبطالة ومعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها السلبية على الدول العربية لتؤكد على :

1- ضرورة توفير المزيد من فرص العمل ودعم برامج التأهيل والتدريب ورفع إنتاجية القوى العاملة العربية وزيادة قدراتها التنافسية .

2- تنفيذ برامج تأهيل أو إعادة تأهيل وتدريب العاطلين عن العمل بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص.

3- اعتماد إعلان الدوحة الصادر عن المنتدى العربي الأول للتنمية والتشغيل (الدوحة، نوفمبر/ تشرين الثاني 2008) وتكليف منظمة العمل العربية بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه.

4- إعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية للنهوض بالتشغيل والحد من البطالة وتحسين مستوى معيشة المشتغلين الفقراء .

5- اعتماد الفترة (2010 – 2020) عقدا عربياً للتشغيل .

6- اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية ودعم دور القطاع الخاص في التنمية والتشغيل .

7- إيجاد وتوسيع فرص العمل للشباب والمرأة والعناية بحالة البلدان العربية الأقل نمواً.

***** إجراءات المنظمة تجاه قرارات القمة بشأن وثيقة العقد العربى للتشغيل :***

- إعداد جميع متطلبات تنفيذ هذه القرارات وما تضمنه إعلان الكويت الصادر عن القمة .
- الاستعانة بأفضل الخبراء العرب فى مجال التشغيل والتدريب التقنى والمهنى وتشريعات العمل العربية لإعداد جميع الوثائق التفصيلية وعرضها على الأجهزة الدستورية التى سبق وأن ناقشتها مناقشات مطولة لكل وثيقة من الوثائق المذكورة والتى كانت حصيلة منتديات عربية موسعة وموائد مستديرة .
- اتخاذ سلسلة من الإجراءات لتحقيق وتنفيذ هذا التوجه تمثلت فى :

أولا : عقد سلسلة من الاجتماعات ضمت المعنيين فى المنظمة والخبراء العرب المتخصصين فى مجال متطلبات العقد .

ثانيا : تم إعداد وثيقة العقد وتم تضمينها المبادئ والمنطلقات الرئيسية التى تساعد على تحقيق متطلبات العقد .

ثالثا : تم اختيار تقرير المدير العام إلى الدورة (37) (المنامة، 6 – 2010/3/13) ليكون موضوعه حول العقد بعنوان **" العقد العربى للتشغيل : نحو عقد اجتماعى عربى جديد "** .

رابعا : وفور انتهاء أعمال الدورة (37) لمؤتمر العمل العربى وإقرار وثيقة العقد، تم التعميم على الدول العربية بأطراف إنتاجها الثلاثة لتضمين خطط عملها التشغيلية من واقع التصورات الواردة فى العقد العربى للتشغيل .

خامسا : جارى إعداد تقرير سنوى للمتابعة حول التقدم فى إنجاز العقد العربى للتشغيل، وقد تم عرض التقرير الأول على الدورة (38) لمؤتمر العمل العربى، والثانى عرض على الدورة (39) للمؤتمر، واتخذ المؤتمر القرارات المناسبة بهذا الشأن .

سادسا : مواصلة الطلب من أطراف الإنتاج لموافاة المنظمة بتقارير دورية سنوية حول مدى التقدم فى إنجاز العقد .

سابعا : تضمين خطط المنظمة أنشطة وفعاليات لخدمة تطبيق العقد :

1- تم عقد الندوة العربية حول (متطلبات العقد العربي للتشغيل والتعرف على الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيقه) (القاهرة، نوفمبر/ تشرين الثاني 2011)، وقد شارك في

أعمال الندوة (36) مشاركا من قيادات وزارات العمل العربية المعنية بقضايا التنمية والتشغيل وعدد من منظمات العمال وأصحاب الأعمال .

2- تضمين ورش العمل والندوات والدورات العربية والقطرية محورا خاصا يتعلق بأهمية العقد العربى للتشغيل (2010 – 2020) .

3- تم عقد اجتماع خبراء حول متابعة الخطوات التنفيذية للعقد العربى للتشغيل فى القاهرة يوم 15 يوليو/ تموز 2012 لدراسة تقارير الرد والوقوف على أسباب عزوف بعض الدول العربية عن المتابعة .

وبعد عرض الأمر على مؤتمر العمل العربى والمجلس الاقتصادى والاجتماعى لعدة دورات للحصول على التمويل اللازم للمباشرة بتنفيذ البرنامج اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورتيه (سبتمبر/ أيلول 2011، فبراير/ شباط 2012) بشأن الموضوع أتخذ القرار التالى :

1- الموافقة على آلية تمويل البرنامج العربي للتشغيل والحد من البطالة التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة والثلاثين .

2- الطلب من منظمة العمل العربية مواصلة جهودها مع المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات التمويل العربية والدولية والقطاع الخاص لتمويل البرنامج وفقًا للنسبة المقرة في آلية تمويل البرنامج.

3- الطلب من منظمة العمل العربية توفير المبالغ المالية اللازمة لتمويل البرنامج وفقًا للنسبة المقرة لها في آلية تمويل البرنامج من خلال موازنتها السنوية وفقًا لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

4- دعوة الدول الأعضاء إلى سداد مساهمتها في تمويل البرنامج وفقًا لنسب حصصها في موازنة جامعة الدول العربية، وطبقًا لنسبة مساهمة الدول الأعضاء في تمويل البرنامج الواردة في آلية تمويله.

5- يتم إيداع مساهمات الدول الأعضاء والحصة المقررة على المنظمة ومساهمات المؤسسات العربية والدولية والقطاع الخاص في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي، وفي حالة عدم استكمال المبالغ المطلوبة يتم إعادة النظر في المشروع من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذ ما يراه مناسبًا بهذا الشأن.

يتضح مما سبق أن الاحكام التي تضمنتها الفقرة الخامسة قد كبلت القرار وكبلت يد الجهة المعنية بتنفيذه، فليس بإمكان المنظمة الحصول على المبالغ المشار إليها دفعة واحدة بعضها يعود إلى الدول العربية وعدم انتظامها في السداد وبعضها يعود إلى تحديد نسبة 100% التعجيزية المحددة في الفقرة الخامسة المنوه عنها . وهكذا تم عرض الموضوع على الدولة العادية (89) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لاتخاذ قرار قابل للتنفيذ .

وبالفعل نوقشت ورقة المنظمة خلال أعمال الدورة العادية للمجلس (89) 2012 قراره رقم (1917) الآتي نصه :-

1- الموافقة على إلغاء الفقرة الخامسة الواردة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ق 1891 د . ع 88 – 2011/9/15) .

2- تكليف منظمة العمل العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية من نسبة مساهمتها في البرنامج البالغة 20%،

ومواصلة جهودها وتكثيف اتصالاتها مع كافة الدول العربية والجهات المعنية، للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ البرنامج المتكامل وفق الآلية المعتمدة له .

3- يتم إيداع مساهمات الدول الأعضاء الخاصة بالبرنامج في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي .

4- يتم فتح حساب خاص لدى منظمة العمل العربية تحت مسمي حساب البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية، ويتم إيداع مساهمات المؤسسات العربية والدولية وحصة المنظمة البالغة 20% في هذا الحساب، ولا يتم الصرف منه إلا لأغراض تنفيذ البرنامج .

5- تقدم منظمة العمل العربية تقارير متابعة حول سير العمل في البرنامج ونسب الإنجاز والأموال المصروفة في هذا الشأن .

وفى إطار إعداد القاعدة الأساسية للنهوض بالتشغيل على المستوى العربى تولت المنظمة خلال السنوات الأخيرة، فضلا عما سبق ذكره، القيام بما يلى :

1- أكد المدير العام فى تقريريه على متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية، الأولى والثانية، من خلال :

أ- العقد العربى للتشغيل .. نحو عقد اجتماعى عربى جديد 2010 .

ب- المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة .. قاطرة النمو الداعمة للتشغيل 2011.

2- تم إعداد وثيقة العقد العربى للتشغيل (2010) .

3- تم إعداد الاستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى (2010) .

4- تم إنشاء الجمعية العربية للتدريب والتعليم التقنى والمهنى (2010) تجمع المعنيين بشئون التدريب المهني ومؤسسات التدريب والتعليم التقنى والمهنى وتعمل على إجراء التنسيق اللازم بينها وإيجاد نوع من التعاون والتشاور بينها وبين الأجهزة العربية الأخرى المعنية بالتدريب والمنشآت الإنتاجية وخاصة في عمليات التدريب والإدارة والتمويل، وقد عقدت الاجتماع الأول لها فى 2010 والذى تمخض عن :

- إقرار النظام الأساسى للجمعية .
- انتخاب رئيس ونائب رئيس للجمعية .
- إقرار قواعد اختيار مراكز تدريب عربية .
- اعتماد الضوابط والالتزامات لاستضافة مراكز التدريب العربية المختارة .
- إقرار ضوابط استضافة مقر الجمعية .
- إقرار خطة عمل الجمعية .
- اعتماد أعضاء الجمعية ومكتبها التنفيذى .

5- تم وضع ضوابط اختيار (3) مراكز تدريب عربية لتدريب المدربين تضمنت القواعد والمعايير التي سيتم على أساسها اختيار وتحديد هذه المراكز تمهيداً لتطويرها وتحويلها إلى مراكز قومية للتدريب المهني ومراعاة توزيعها الجغرافي بين الدول العربية.

6- تم عقد المنتدى العربى للتشغيل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية (أكتوبر/ تشرين الأول 2009) .

7- تم عقد مؤتمر متخصص حول تشغيل الشباب (الجزائر، نوفمبر/ تشرين الثانى 2009) .

8- اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن الذي يحتوى على (3000) مهنة، ويتطلب الأمر قيام الدول العربية بتوفيق ومواءمة تصنيفاتها الوطنية مع هذا التصنيف الذي من المتوقع أن يساهم في تسهيل تنقل الأيدي العاملة العربية وييسر مسألة التعامل مع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .

9- أصدرت المنظمة التقرير العربي الأول .

10- تواصل المنظمة تنفيذ ندوات ودورات عربية وقطرية حول التشغيل لاتقل عن ستة أنشطة سنويا .

11- تصدر المنظمة تقريرا دوريا كل سنتين عن التشغيل والبطالة فى الدول العربية ابتداء من العام 2008، وقد أصدرت حتى الآن ثلاث تقارير كان آخرها فى سبتمبر/ أيلول 2012 الماضى حول التشغيل فى ظل الاحتجاجات والأوضاع العربية السائدة والمطالب التى عكسها هذا الحراك .

وفى إطار تنفيذ قرار القمة بشأن مشروع تشغيل الشباب فإن المنظمة تواصل مساعيها مع أطراف الإنتاج من ناحية ومؤسسات التمويل العربية والدولية من ناحية أخرى، على أمل أن يرى هذا المشروع طريقه للتنفيذ على أرض الواقع .. وفى هذا المجال اتخذت المنظمة الإجراءات التالية :

1- تم عقد مؤتمر متخصص حول تشغيل الشباب (الجزائر، نوفمبر/ تشرين الثانى 2009) .

2- تواصل المنظمة تنفيذ ندوات ودورات عربية وقطرية حول التشغيل لاتقل عن ستة أنشطة سنويا .

3- تم إعداد خطة تنفيذية لمشروع تشغيل الشباب الذى أقرته القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم مفاتحة البنك الإسلامى للتنمية فى جدة للمساهمة فى تمويله فى ضوء مذكرة التفاهم بين المنظمة والبنك والاتفاق المبدئى بين معالى المدير العام لمنظمة العمل العربية ورئيس البنك الإسلامى .

4- تم بحث تبنى المساهمة فى تنفيذ المشروع مع معالى وزير العمل العراقى، وتم موافاتهم بالخطة التنفيذية للمشروع الذى يجرى بحثه حاليا من قبل الأجهزة المختصة فى وزارة العمل العراقية .

5- تم إعداد آلية تمويل البرنامج، وقد أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى (كما ذكر) والمبين تفاصيلها فيما يلى :

1- بلغت التكلفة المالية الإجمالية للبرنامج 000 437 12 دولار أمريكي موزعة على المشاريع الستة التالية :-

م	***البيـــان***	***المبلغ بالدولار الأمريكى***
1	مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل	2.640.000
2	المرصد العربى للتشغيل والبطالة	1.070.000

3	تـوطين الوظـائف وتنظـيم تنقـل العمالــة المتعاقـدة المؤقتة	900.000
4	المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل	2.539.000
5	تشغيل الشباب العربى	3.340.000
6	دعـم القـدرات فـى مجـال إنشـاء وتطـوير المنشـآت الصغيرة	1.948.000
المجمـــوع		**12.437.000**

2- حـدد البرنـامج الزمنـي لتنفيذ المشـاريع الستة بـ (5) سـنوات وعلـى خمـس مراحـل تبـدأ مـن 2012/1/1 وبيانها كما يلي :

م	*البيـــان*	*تاريخ بدء تنفيذ كل مرحلة*	*المبلغ بالدولار الأمريكى*
1	السنة الأولى – المرحلة الأولى	2012/1/1	2.487.400
2	السنة الثانية – المرحلة الثانية	2013/1/1	2.487.400
3	السنة الثالثة – المرحلة الثالثة	2014/1/1	2.487.400
4	السنة الرابعة – المرحلة الرابعة	2015/1/1	2.487.400
5	السنة الخامسة – المرحلة الخامسة	2016/1/1	2.487.400
المجمـــوع			**12.437.000**

3- تم تحديد نسبة مساهمة الأطراف الوارد بيانها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1846 / د ع 86) كما يلي :-

م	*الأطراف المساهمة فى المشروع*	*نسبة المساهمة*	*المبلغ بالدولار الأمريكى للسنوات الخمس*	*المبلغ بالدولار الأمريكى سنويـــاً*
1	الـدول الأعضـــاء	%40	4.974.800	994960
2	منظمة العمل العربية	%20	2.487.400	497480
3	المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات التمويل العربية والدولية والقطاع الخاص	%40	4.974.800	994960
المجمـــوع		**%100**	**12.437.000**	**2487400**

هذا وقد عرضت الآلية المقترحة على الدورة العادية رقم (38) لمؤتمر العمل العربي التي عقدت بالقاهرة خلال الفترة من 15 – 22 مايو / آيار 2011 حيث أقر المؤتمر الآلية وأصدر حيالها القرار رقم (1465) ونصه :-

1- أخذ العلم بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته العادية (87) القاهرة مايو / آيار 2011 .

2- الموافقة على آلية التمويل المقترحة في الجدول أدناه لتنفيذ مشاريع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل وعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته القادمة لتيسير تنفيذ قرار القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت، يناير / كانون الثاني 2009) .

م	***الأطراف المساهمة فى المشروع***	***نسبة المساهمة***	***المبلغ بالدولار الأمريكى***	***المساهمة السنوية***
1	الدول الأعضاء	%40	4.974.800	994960
2	منظمة العمل العربية	%20	2.487.400	497480
3	المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات التمويل العربية والدولية والقطاع الخاص	%40	4.974.800	994960
المجموع		**%100**	**12.437.000**	**2487400**

جدول رقم (1)
تكلفة مشاريع البرنامج المتكامل موزعة على الدول الاعضاء بنسبة 40%

م	إسم الدولة	نسبة المساهمة %	المشروع الاول	المشروع الثانى	المشروع الثالث	المشروع الرابع	المشروع الخامس	المشروع السادس	الاجمالى
1	الأردن	1%	10560	4280	3600	10156	13360	7792	49748
2	الإمارات	6.50%	68640	27820	23400	66014	86840	50648	323362
3	البحرين	2%	21120	8560	7200	20312	26720	15584	99496
4	تونس	1.50%	15840	6420	5400	15234	20040	11688	74622
5	الجزائر	8%	84480	34240	28800	81248	106880	62336	397984
6	جيبوتى	1%	10560	4280	3600	10156	13360	7792	49748
7	السعودية	14%	147840	59920	50400	142184	187040	109088	696472
8	السودان	1.50%	15840	6420	5400	15234	20040	11688	74622
9	سوريا	1.50%	15840	6420	5400	15234	20040	11688	74622
10	الصومال	1%	10560	4280	3600	10156	13360	7792	49748
11	العراق	10%	105600	42800	36000	101560	133600	77920	497480
12	عمان	2%	21120	8560	7200	20312	26720	15584	99496
13	قطر	4.50%	47520	19260	16200	45702	60120	35064	223866
14	الكويت	14%	147840	59920	50400	142184	187040	109088	696472
15	لبنان	2%	21120	8560	7200	20312	26720	15584	99496
16	ليبيا	12%	126720	51360	43200	121872	160320	93504	596976
17	مصر	8.50%	89760	36380	30600	86326	113560	66232	422858
18	المغرب	5%	52800	21400	18000	50780	66800	38960	248740
19	موريتانيا	1%	10560	4280	3600	10156	13360	7792	49748
20	اليمن	2%	21120	8560	7200	20312	26720	15584	99496
الإحتيـاطى العـام (فلسطين)		1%	10560	4280	3600	10156	13360	7792	49748
المجموع		100%	1056000	428000	360000	1015600	1336000	779200	4974800

جدول رقم (2)

تكلفة مشاريع البرنامج المتكامل موزعة على الدول الاعضاء و لكل سنة على حدة بنسبة 40%

م	إسم الدولة	نسبة المساهمة %	السنة الاولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	الاجمالى
1	الأردن	1%	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	49748
2	الإمارات	6.50%	64672.4	64672.4	64672.4	64672.4	64672.4	323362
3	البحرين	2%	19899.2	19899.2	19899.2	19899.2	19899.2	99496
4	تونس	1.50%	14924.4	14924.4	14924.4	14924.4	14924.4	74622
5	الجزائر	8%	79596.8	79596.8	79596.8	79596.8	79596.8	397984
6	جيبوتى	1%	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	49748
7	السعودية	14%	139294	139294	139294	139294	139294	696472
8	السودان	1.50%	14924.4	14924.4	14924.4	14924.4	14924.4	74622
9	سوريا	1.50%	14924.4	14924.4	14924.4	14924.4	14924.4	74622
10	الصومال	1%	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	49748
11	العراق	10%	99496	99496	99496	99496	99496	497480
12	عمان	2%	19899.2	19899.2	19899.2	19899.2	19899.2	99496
13	قطر	4.50%	44773.2	44773.2	44773.2	44773.2	44773.2	223866
14	الكويت	14%	139294	139294	139294	139294	139294	696472
15	لبنان	2%	19899.2	19899.2	19899.2	19899.2	19899.2	99496
16	ليبيا	12%	119395	119395	119395	119395	119395	596976
17	مصر	8.50%	84571.6	84571.6	84571.6	84571.6	84571.6	422858
18	المغرب	5%	49748	49748	49748	49748	49748	248740
19	موريتانيا	1%	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	49748
20	اليمن	2%	19899.2	19899.2	19899.2	19899.2	19899.2	99496
	الإحتياطى العام (فلسطين)	1%	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	9949.6	49748
	المجموع	100%	994960	994960	994960	994960	994960	4974800

***** جارى الآن تنفيذ الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل بالتعاون مع (الأجفند) .***

***** مضمون وثيقة العقد العربى للتشغيل :***

1- المنطلقات العامة :

2- تخفيض معدلات البطالة في جميع البلدان العربية بمقدار النصف.

3- تخفيض نسبة المشتغلين ممن يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف.

4- زيادة الاعتماد على العمالة العربية المتنقلة بين البلدان العربية.

5- رفع معدّل النمو في الإنتاجية بنسبة 10% خلال الفترة في كل البلدان العربية، وتوفير بيئة عمل مناسبة تحفز على رفع الإنتاجية وفق المعايير الدولية.

6- تحسين جودة برامج التعليم عموماً، والتعليم الفني والمهني والتطبيقي والتدريب المهني خصوصاً، ورفع نسبة الملتحقين به إلى 50% كحد أدنى من الملتحقين بالتعليم ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، والعناية ببرامج إعادة التدريب والتأهيل خلال العقد.

***** الأدوات والآليـــات :***

أ. على المستوى العربى :

1- الدراسات والمطبوعات والإصدارات :

تعمل منظمة العمل العربية على أن تشتمل المطبوعات والإصدارات والدراسات والنشرات التي تصدر عنها، على تحليل معمق للقضايا التي يشتمل عليها العقد العربي للتشغيل.

2- المؤتمرات والندوات وورش العمل :

وضعت منظمة العمل العربية برنامجا متكاملا للندوات وورش العمل المتخصصة، يشتمل على طرح قضايا العقد العربي للتشغيل ومناقشتها والخروج بخطط عمل وتوصيات للسياسات. كما تطرح المنظمة قضايا العقد العربي للتشغيل كمحاور للمؤتمرات التي تعقدها.

3- المشاريع :

تتولى المنظمة إعداد مشاريع تنفيذية محددة، يتم تمويلها من موازناتها أو من مصادر أخرى، لتنفيذ نشاطات محددة ضمن متطلبات العقد العربي للتشغيل.

4- التدريب وبناء القدرات :

تعقد المنظمة دورات تدريبية على المستويين العربي والقطري حسب الحاجة، لتطوير قدرات مجموعات وفئات معينة مستهدفة ومعنية بقضايا العقد العربي للتشغيل، سواء على مستوى التخطيط ووضع السياسات، أو على مستوى الإجراءات التنفيذية والتطبيق العملي.

5- التنسيق والتعاون مع الجامعة العربية والوزارات والمنظمات العربية :

تقوم المنظمة بالتنسيق مع الجامعة العربية، و بتفعيل التعاون مع الهيئات والمنظمات العربية المختلفة، حسب مجالات اختصاصها، و وفق متطلبات العقد العربي للتشغيل.

6- تعمل المنظمة على مد جسور الاتصال والتعاون مع الجهات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة (منظمة العمل الدولية – الاسكوا – البنك الإسلامى للتنمية ... الخ) لتنفيذ برامج ومشاريع محددة حسب مجالات اختصاصها وبما يتفق وأهدافها وينسجم مع متطلبات العقد العربي للتشغيل.

7- التوعية والإعلام :

تتولى المنظمة القيام بأنشطة إعلامية وإرشادية مختلفة للتعريف بالعقد العربي للتشغيل، والترويج لمكوّناته، وتوفير المعلومات والبيانات ذات الصلة.

8- المتابعة والتقييم ورصد التطورات :

تصدر المنظمة تقارير دورية لمتابعة وتقييم التطورات التي تحدث في الأقطار العربية تحقيقاً لأهداف ومتطلبات العقد العربي للتشغيل، وعلى وجه الخصوص ما يتصل بسوق العمل العربى والتحولات والتطورات المستجدة.

ب. على المستوى القطري :

1. اعتماد السياسات والاستراتيجيات الصادرة عن المنظمة بصفة رسمية، والعمل على تحقيق أهدافها ومتطلباتها، ويشمل ذلك العقد العربي للتشغيل، وإستراتيجية التدريب والتعليم المهني والتقني، والتصنيف العربي المعياري للمهن، وغيرها من السياسات والاستراتيجيات ذات العلاقة.
2. توفير الإحصاءات والبيانات والمعلومات المعتمدة رسمياً على المستوى القطري واللازمة للمنظمة لأغراض إصدار التقارير والدراسات، حسب المعايير والهيكلية التي تحددها المنظمة لهذا الغرض.
3. إجراء الدراسات والتقارير المحلية عن القضايا والمؤشرات المتعلقة بالعقد العربي للتشغيل.
4. المشاركة الفاعلة في اللقاءات والمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تعقدها المنظمة على المستويات المختلفة وفي المجالات المتعلقة بقضايا العقد العربي للتشغيل ومتطلباته.
5. الاستفادة من الاقتراحات والتوصيات ونتائج الدراسات الصادرة عن المنظمة واستثمارها في القضايا المختلفة المتعلقة بالعقد العربي للتشغيل.
6. وضع الخطط المرحلية وطويلة المدى لتحقيق الأهداف والمتطلبات المتعلقة بالقضايا والمؤشرات التي يعالجها العقد العربي للتشغيل.
7. تطوير التشريعات والإجراءات والممارسات التي تعنى بقضايا العمل والتشغيل وتنمية الموارد البشرية والتي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف العقد العربي للتشغيل وتعزيز التوجهات التي يعالجها.
8. التنسيق بين الوزارات والمؤسسات المعنية بالعمل والتعليم والاقتصاد والأمن والاعلام والثقافة والعمل الاجتماعي لدعم القضايا والمؤشرات المتعلقة بالعقد العربي للتشغيل والمساهمة في تحقيق متطلباته.
9. الاستفادة من التجارب العربية والدولية واستثمارها في تحقيق الأهداف المتعلقة بالعقد العربي للتشغيل.

وأخيرا، فإن منظمة العمل العربية ستواصل مع أطراف الإنتاج الثلاثة فى الوطن العربى ومؤسسات العمل العربى المشترك وفى مقدمتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاعين الاقتصادى والاجتماعى) ومؤسسات التمويل العربية والدولية لتنفيذ الخطة التنفيذية للبرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة فى البلدان العربية.

◘ ◘ ◘